

شركة مصر للطيران: ليت الذي كان لم يكن



سقطت الطائرة المصرية أم أسقطت... يعطل في أم حادث إرهابي... شركة مصر للطيران تتمنى أن يكون عملاً إرهابياً وإن كان عطفاً فنياً فهي ستضع اللوم على مطار شارل ديغول في باريس الذي أقلعت الطائرة منه، المهم ألا تتأثر سمعة الشركة!. فرانسوا أولاند أمر بتحقيق واسع النطاق في المطار لكل العاملين فيه للتأكد من سير الأمور بشكل صحيح،

الأخبار تتواتر عن سبب سقوطها، هناك من يقول أن الطائرة أرسلت إشارة استغاثة لمؤسسة الجيش ولكن الجيش نفى هذا وأكد أنه لم يستلم شيء من الطائرة، والصحف عنونت لغز الطائرة المصرية، حيث اقترب مصيرها من مصير الطائرة الماليزية أم إتش 370 العام الماضي التي فقدت من على أجهزة الرادار بعد ست ساعات على إقلاعها من مطار كوالالمبور باتجاه بكين وعلى متنها 227 راكباً غالب الرأى أنها وقعت في المحيط الهادي ولا توجد حتى الآن أي آثار أو دلائل على الحادثة.

على متن الطائرة المصرية 66 راكباً من جنسيات مختلفة ومن بينهم فرنسيين، الرئيس الفرنسي يزور أهالي الضحايا ويعزيهم بينما يأمر الرئيس المصري بفتح تحقيق واسع لكشف الحقيقة!، فأين الحقيقة الدامغة؟

وبين هذا وذاك شركة الطيران المصرية تندب حظها العاثر! فالمؤكد حتى الآن من كل ما جرى أن الطائرة تابعة لشركة مصر للطيران ووقعت في عرض البحر! هل يمكن أن تكون الأقدار السيئة اجتمعت على الشركة من جهة بعد اختطاف طائرة لها منذ شهرين تقريباً بعد إقلاعها من مطار الإسكندرية متوجهة إلى القاهرة، وعلى السياحة المصرية من جهة أخرى التي تلقت ضربة قاسية بعد تفجير طائرة روسية بعد إقلاعها بمدة قصيرة من مطار شرم الشيخ وموت كل من فيها.

أم أن الحظ العاثر للاقتصاد المصري لذي لا ينقصه شيء في هذا الوقت الراهن والعصيب الذي يمر فيه الاقتصاد من هبوط إيرادات السياحة ومعها احتياطي النقد الأجنبي.

الشركة كادت أن تعلن الإفلاس لولا أن...



شركة مصر للطيران بأطولها المكون من 81 طائرة تعمل منها 68 طائرة والباقي مؤجر لشركات إقليمية علمًا أن الشركة كانت تنوي زيادة أسطولها إلى 125 طائرة ولكنها أرجأت هذه الخطة لحين التغلب على خسائرها، إذ تمر بأحلك ظروفها في هذه الأيام، فهي إلى جانب ما عليها من مديونية تلقت خسائر متتالية أدت إلى تراجع الكفاءة في الشركة، حيث بلغت مديونية الشركة لصالح وزارة البترول قرابة 675 مليون دولار حتى نهاية نيسان /أبريل وتوقفت الشركة عن سداد أقساطها الشهرية لوزارة البترول البالغة 25 مليون جنيه.

وبعد هذه الحادثة الشركة لن تكون بوضع مالي جيد أفضل من السابق على الأقل ”فنسب الامتلاء على خطوط رحلات الشركة منذ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي وحتى مايو/أيار الجاري انخفضت بنسبة 53% وهذا الحادث سيضاعف الخسائر“ بحسب تصريح لمسؤول بارز في الشركة لصحيفة العربي الجديد.

خسائر الشركة منذ عام 2011 وحتى نهاية العام الماضي بلغت نحو 11.5 مليار جنيه مصري أي نحو 3.1 مليار دولار وبالرغم من أن الشركة عوضت عن خسائرها خلال العام الماضي إلا أن حادث سقوط الطائرة سيؤثر بشكل كبير على سمعة الشركة.

السياحة المصرية عمومًا تراجعت بنسبة 46% بفعل تأثير الحجوزات على الشركة جاء بعد تفجير الطائرة الروسية بعد إقلاعها من مطار شرم الشيخ بمدة وجيزة حيث أوقفت روسيا منذ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي استقبال رحلات شركة مصر للطيران لحين توافر الاشتراطات الأمنية فيها وفي المطارات المصرية، فحظرت الحكومة الروسية والبريطانية الرحلات السياحية إلى مصر بعد ذلك الحادث، علمًا أن السياح الوافدين من أوروبا يشكلون نسبة 72% من إجمالي الوافدين.

فضلاً عن هذا كله الشركة استنفذت رأس مالها ولولا إقرار قانون من مجلس الوزراء زيادة رأس مال الشركة لكانت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها وإعطاء رواتب لموظفيها وكان تقرر تصفيتها حسب القانون المصري الذي يقر بذلك في حال استهلاك رأس المال، إلا أن مجلس الوزراء وقراره حال دون

وقوع مشكلة مالية في الشركة وإعلان إفلاسها.

ويعمل في الشركة 35 ألف موظف وكان عدد من الطيارين خلال الأيام الماضية أعلنوا إضرابهم عن العمل وهددوا بتقديم إستقالاتهم والعمل في شركات أخرى في حال لم يُنظر في مشاكلهم المادية وتحسين أوضاعهم وزيادة رواتبهم بشكل دوري لتقترب من دخول الطيارين في شركات الطيران الخاصة في مصر، وقد تسبب الإضراب في تحقيق خسائر للشركة تفوق 10 مليون جنيه بسبب توقف حركة الطيران نتيجة تأخر إقلاع العديد من رحلات الطيران الدولية.

رئيس الشركة القابضة لمصر للطيران اجتمع مع الطيارين وعرض عليهم زيادة بنسبة 22% بداية من شهر يوليو/تموز المقبل إلا أن الطيارين أصروا أن تكون الزيادة 30% وتستكمل بشكل دوري. مصر للطيران تتبع للشركة القابضة التي تضم ثمان شركات تعمل في قطاع الطيران والخدمات السياحية والأسواق الحرة والصناعات المكملة والشحن الجوي والخدمات الأرضية والصيانة والأعمال الفنية.

طيران الشركة لمن يريد أن يصلح محبوبته



هذا الحادث جاء بعد سبعة أسابيع من حادثة اختطاف الطائرة التابعة للشركة ففي 29 مارس/ آذار الماضي أجبر أحد ركاب طائرة الخطوط المصرية بعد إقلاعها من مطار برج العرب بالإسكندرية متجهة إلى القاهرة، بتحويل مسار الطائرة إلى قبرص. والطائرة على متنها 55 راكبًا وهبطت في مطار لارنكا القبرصي تحت وطأة تهديد خاطفها بتفجير حزام نازف تزنر به تبين في النهاية أنه مزيف وأن الخاطف يعاني من عدم استقرار نفسي ولديه سجل حافل من التهم الجنائية فهو متورط في 16 قضية جنائية بين التزوير والسرقة وانتحال صفة والمخدرات وغيرها، ولم توجد أية دواعي إرهابية في عملية الاختطاف، سوى أن الخاطف بعد هبوط الطائرة في مطار لارنكا طلب مقابلة طليقته المقيمة في قبرص. وبعد الحادثة اعتبر المحليين أن الحادثة دلت على هشاشة الإجراءات الأمنية في المطارات المصرية ”فأي أمن في مصر بعد اختطاف الطائرة؟“ بحسب تعبيرهم.